

# التنبيهات

على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على  
الإجابة من الأوهام والمغالطات

تأليف

أبي مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري

التنبيهات على ما كرره الشيخ ربيع في رده على الإجابة من الأوهام والمغالطات

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه،  
أما بعد:

فبعد مدة من طبع كتاب **”الإجابة عن أوهام وأغاليط الشيخ ربيع في كتابه الإصابة في تصحيح ما ضعفه الحجوري من مفاريد الصحابة“** لشيخنا يحيى **حفظه الله** أخرج الشيخ ربيع وريقاته هذه التي أسماها **”دحر مغالطات الحجوري ودفع مخالفاته في كتابه الإجابة“**.

وليس فيها دحر، ولا دفع للحجج العلمية التي أبرزها شيخنا يحيى **حفظه الله** في بيان أخطاء ومغالطات الشيخ ربيع وفقه الله هناك.

وقد أطلعتُ عليها شيخنا يحيى **حفظه الله** فلم يعرها اهتماماً، وقال: **”إن الكلام فيها مكرر، ليس بجديد وأنه قد أبان ما فيها في كتاب ”الإجابة“**.

### فأحببت أن:

- ألفت نظر الشيخ ربيع وفقه الله إلى مواضع أخطائه التي فعلاً أنه في وريقاته هذه لم يأت بجديد إنما هو كلام مكرر قد سبق بيانه، مذكراً له بمواضع الرد على هذه الأوهام والمغالطات من كتاب شيخنا **”الإجابة“**.

## التنبيهات على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على الإجابة من الأوهام والمغالطات

• مع إضافة بعض التنبيهات اللازمة.

وهو يقول: إنها مقدمة للرد على الحجوري، وستكون هذا التنبيهات إن شاء الله مقدمة على ما سيكون في رده المزعوم وأسميت ذلك ب: **«التنبيهات على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على الإجابة من الأوهام والمغالطات»**.

وقد ميزت كلام الشيخ ربيع عن كلامي بخط مغاير وبين خطين حتى يسهل على القارئ مطالعة هذا وهذا.

### كتبه

أبو مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري

بتاريخ ٢٤ / شوال / ١٤٣٨ هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، ثم أما بعد:

١ - فأقول: لقد سميت كتابك بـ **”الرياض المستطابة في صحيح وضعيف أحاديث مفاريد الصحابة“** وشرطت على نفسك أن لا تدخل في هذا الكتاب إلا أصحاب الأحاديث الأفراد.

وبناء على هذين الأمرين فلا يحق لك أن تدخل في هذا الكتاب من له أكثر من حديث، سواء كان من أصحاب المثاني أو أصحاب الثلاثة أو الأربعة، صحت أو ضعفت.

ثم إنه ليحصل منك مخالفات لما شرطته على نفسك، إما عن خطأ أو عمد، كما هو واقع كتابك، فإذا استدرك عليك مستدرك هذه الأخطاء أو التعميدات أقمت الدنيا وأقعدتها بالأراجيف والطعون، كأنك من المعصومين، وهذا العمل من البغي والظلم الذي حرمة الله ويأنف منه العقلاء النبلاء.

**أقول:** لقد أبان الشيخ يحيى حفظه الله شرطه في كتابه **”الإجابة“** بقوله: (دون أن يلفت النظر إلى أن شرطي: مفاريد الكتب الستة ومسند أحمد كما رأى ذلك في كتابي وأنا لم أخرج إلى غيرهم).

وإن وجدت نصاً لإمام أنه ليس لهذا الصحابي إلا هذا الحديث ذكرته لقولي وسائر الكتب). اهـ

وهذا شرطه في مقدمة كتابه الرياض المستطابة قال **حفظه الله**: (ومما يسر الله عز وجل لي من ذلك هو جمع ما استطعت الوصول إلى معرفته من الصحابة الذين ليس للواحد منهم إلا حديث واحد في الكتب الستة ومسند أحمد).

فشرط الشيخ هنا واضح جلي، وهو إخراج أصحاب الحديث من الكتب الستة ومسند أحمد، وكان هذا لغرضين ذكرهما في مقدمة كتاب **"الرياض المستطابة"**: وكان الغرض الثاني منها: (هو معرفة مفاريد الصحابة حيث إن الصحابي الذي ليس له إلا حديث واحد قد ثبت اسمه وحديثه في الذهن، وهذه تعتبر من غرر الفوائد؛ أن يعلم أن ذلك الصحابي ليس له إلا حديث واحد في الكتب الستة أو سائر الكتب).

وأبان قوله **حفظه الله**: (أو سائر الكتب) في مقدمة كتابه **"الإجابة"** وهو قوله: (إن وجدت نصا لإمام أنه ليس لهذا الصحابي إلا هذا الحديث ذكرته).

و (المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ) ولم تستطع أن تأتي بصحابي له أكثر من حديث في الكتب التي اشترط شيخنا مفاريد أصحابها في كتابك الإصابة إلا في موضعين أبانها الشيخ في كتابه الإجابة الأول في مسند سنان بن سلمة فقال فيه: (وهذا هو أول موضع أصاب فيه المُسْتَدْرِكُ بذكر حديث على شرطنا ولم نخرجه على أني قد ذكرته قبل صدور كتابه هذا في الطبعة الثانية من المفاريد، فصار لسنان حديث الباب، والراجح أنه عن أبي هريرة كما سبق.. اهـ وبهذا الترجيح أخيرا لدى شيخنا صار لسنان رضي الله عنه حديث واحد أما الأول فهو عن أبي هريرة).

**والموضع الثاني:** مسند نصر بن دهر قال **حفظه الله** في الحاشية: هذا هو الموضع الثاني مما جاء به المُسْتَدْرِكُ مما هو على شرطنا من الكتب الستة ومسند أحمد، ومع ذلك فقد اختلف على رواية أبي الهيثم في صحابه وأبو الهيثم مجهول كما ترى مما يمنع المعارضة به.

ونقل عن ابن حزم وابن الجوزي أنها ذكراه في أصحاب الحديث الواحد فرجع القول إلى ما حرره أنه ليس لنصر بن دهر إلا هذا الحديث الواحد المذكور في مفاريده وما عدى ذلك ليس حديث نصر بن دهر كما أبانه شيخنا حفظه الله في **«الإجابة»**.

فهل تستطيع أن تأت بما خالف فيه هذا الشرط وتستدرك بحديث من الكتب الستة ومسند أحمد لصحابي ذكره الشيخ من مفاريدهما بحجة علمية صحيحة، والشيخ مستعد أن يحذفه بطيبة نفس إن شاء الله بما لا يحتاج إلى هذا الجدل.

ولا إلى أن تقول: (إنه ليحصل منك مخالفات لما شرطته على نفسك، إما عن خطأ أو عمد، كما هو واقع كتابك، فإذا استدرك عليك مستدرك هذه الأخطاء أو التعمدات أقمت الدنيا وأقعدتها بالأراجيف والطعون، كأنك من المعصومين، وهذا العمل من البغي والظلم الذي حرمه الله ويأنف منه العقلاء النبلاء).

### **فالقضية لا تحتمل هذا الضيم كله.**

وأنت يا شيخ في مسند العرس تنقل قول الشيخ يحيى **حفظه الله** (وقد رأيت حينها للعرس بن عميرة حديثاً صحيحاً مذكوراً في مسنده من الصحيح المسند لشيخنا **رحمه الله** رقم (٩٢٢) مخرّجاً من **«كشف الأستار بزوائد مسند البزار»**، وهو أيضاً من **«زوائد مسند أحمد»** كما سبق نبهت عليه، وإنما أبقيت حديثه ليعلم حاله وأنه من ضعيف مفاريد الكتب الستة ومسند أحمد حسب شرطنا)

فتنقل هذا البيان الذي فيه: أن العرس ليس له في الكتب الستة ومسند أحمد إلا حديث واحد لذا ذكره حسب شرطه، وأشار **حفظه الله** إلى أنه قد صح له حديثاً خارج هذه الكتب التي اشترط إخراجها، ثم تذهب وتستدرك بما ليس على شرطه من **«المعجم**

الكبير للطبراني" و "الكامل" لابن عدي فبأي حق تكتب هذا الاستدراك الذي هو في واد والكتاب في واد آخر.

قال:

٢- أقول: حقًا لقد أسأت إلى الصحابة الكرام، ولا سيما بما سميت به بـ "ضعيف

مفازيد الصحابة".

وهذا أمر لم يسبقك إليه أحد من أهل السنة، ولا من أهل البدع.

فهذه مؤلفاتهم في الضعفاء لا يضيفونها إلى الصحابة الكرام.

قال الإمام الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء" (ص ٤-٥)

"وقد جمعت في كتابي هذا أما لا يُحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فإني أدخلت فيه -إلا من ذهلت عنه- "الضعفاء" لابن معين وللبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن خزيمة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والدولابي والحاكمين والخطيب وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات، وأشارت إلى حال الرجل بأخصر عبارة، إذ لو استوفيت حاله، وما قيل فيه، وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات، فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار، وليأخذ من حيث أخذت".

أقول: فهذه مؤلفاتهم إنما يؤلفونها باسم الضعفاء أو المتروكين، ويسردون أسماءهم ويبينون أحوالهم وأحوال مروياتهم، ولم يسم أحد منهم كتابه باسم الصحابة، أو مفازيد الصحابة؛ حاشاهم أن يفعلوا ذلك؛ لأن الصحابة الكرام أجل وأكرم في نفوسهم من أن يصنفوا كتبًا تحمل مثل هذا العنوان الرديء المسيء إليهم.



وقال فيما سيأتي: وأقول: إن أهل العلم قد ألفوا كتباً كثيرة باسم الضعفاء، لا باسم الصحابة.

وقد ذكر الحافظ الذهبي في كتابه **«الضعفاء»** عدداً من تلك المؤلفات، انظر (ص ١) من هذا المقال.

**أقول:** يا شيخ إني لأتعجب من هذا الأسلوب الذي تنتهجه؛ فأولئك ألفوا هذه الكتب لتراجم الرجال الضعفاء، والشيخ ألف كتابه للأحاديث مرتبة على مسانيد أصحاب الحديث الواحد.

فعمل الشيخ هو كالصحيح المسند لشيخنا **رحمه الله** إلا أنه اقتصر على أصحاب الحديث الواحد من الكتب الستة ومسند أحمد.

وزاد فأخرج الأحاديث الضعيفة من هذه المسانيد، وأنت نفسك تعرف هذا وتقول في أول كلامك: (وشرطت على نفسك أن لا تدخل في هذا الكتاب إلا أصحاب الأحاديث الأفراد، وبناء على هذين الأمرين فلا يحق لك أن تدخل في هذا الكتاب من له أكثر من حديث).

وهذا يفيد أنه لم يخف عليك الفرق بين كتب التراجم، وكتب الحديث فلماذا تخلط بينهما هنا

وقد نقلت رد الشيخ يحيى على الفقرة الآتية فقلت:

قال الحجوري في (ص ٢٢) من كتابه "الإجابة":

"قال المستدرك: بل عمله في هذا الكتاب، وخاصة "قسم ضعيف المفاريد" لم يقدم فيه ما يبعث في النفوس محبة هؤلاء الصحابة والاستفادة من صفاتهم وحسن مكارمهم، بل قد يوقع بعض من يقرؤه من الجهلاء في شيء من غمطهم وهضم حقهم. ويوقع الأسى وشديد التألم في نفوس محبهم والمبجلين لهم".

وقال الحجوري:

"قلت: لا تستطيع أن تثبت أن ما ذكرته في ضعيف مفاريد الصحابة بذكر حال سند ذلك الحديث وبيان علته، أن هذا يعتبر غمطاً وهضماً للصحابة رضي الله عنهم. وإلا كان: كل من ضعف حديثاً حسب أصول أهل الحديث؛ أنه واقع في هذه التهمة الخطيرة".

قال الشيخ ربيع: أقول: إن كلامي حق إذ سميت القسم الثاني من كتابك بـ "ضعيف مفاريد الصحابة"، ولم يسبقك سابق من أهل الحديث بمثل هذه التسمية الرديئة، وهذه التسمية فيها إساءة إلى الصحابة الكرام.

**أقول:** يا شيخ دع عنك هذه المغالطات فكتاب الشيخ **حفظه الله** أسماه "الرياض المستطابة في صحيح وضعيف أحاديث مفاريد الصحابة"؛ فكلام الشيخ وحكمه على الأحاديث التي تروى عن الصحابة رضوان الله عليهم، وأنت تعرف هذا كما في قولك الذي سقته أنفاً، فلم حذف من العنوان كلمة (أحاديث).

هل لتوهم القارئ أنه ضعف بعض الصحابة حسبنا الله عليك يا شيخ.

أما الحكم على الحديث وترتيب الأحاديث على المسانيد أو على أصحاب الحديث الواحد أو على الكتب الفقهية أو على المشيخات وحروف المعجم كله قد صنف فيه أعداد الأئمة وسُبق إليه الشيخ، وإنكار هذا في غاية البعد.

وأذكرك يا شيخ بحديث ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «وَمَنْ حَاصِمٍ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْغَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ».

فاتق الله يا شيخ؛ وانزع عن مخاصمتك هذه بالباطل، فأغبي الناس من ضل في آخر سفره وقد قارب المنزل كما قال ابن القيم في الفوائد.

فأنت تخصص بما تعلمه باطلا، وتعلم أن الحق غير الذي تقوله الآن، وأن عمل الشيخ في هذا الكتاب من مصاف علم الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف والتعليل، مثله مثل كتاب شيخنا المحدث مقبل رحمه الله «الجامع الصحيح»، و«أحاديث معلة»، فقد قلت في ردك على الأخ الشيخ يوسف العنابي حفظه الله: (وهل أغلق في منهجك باب الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف والتعليل؟؟!!)

إن قلت: نعم، فقد جنيت على نفسك، وخرجت عن زمرة أهل الحديث.  
وإن قلت: لا، لزمك الأخذ بهذا المنهج، وسقطت اعتراضاتك وتهاويلك التي أكثرتها منها.

وأنا أسألك عن مؤلفات الشيخ مقبل ؛ مثل كتاب «أحاديث معلة ظاهرها الصحة»، وقد اشتمل على نحو خمسمائة حديث، هل عمله هذا صحيح وجائز، أو لا؟  
وأسألك عن كتابه «الجامع الصحيح» في خمسة مجلدات.

وأسألك عن تأليف الحجوري لعدد من المؤلفات، ومنها **”الرياض المستطابة في صحيح وضعيف أحاديث مفاريد الصحابة“**. أرجو الإجابة العلمية المقنعة.. اهـ

فكيف تقرنه بـ **”أحاديث معلة“**، و **”الجامع الصحيح“** لشيخنا مقبل **رحمه الله** في هذا المقال، وتستشهد به وبهذه الكتب في ردك على العنابي ثم تجعله هنا جناية وجرماً!!

وقد سبق أن ذكر لك الشيخ **حفظه الله** من سبقه إلى اخراج أحاديث المفاريد في مقدمة كتابه **”الإجابة“** وها أنا أعيد لك ذكر بعض أولئك الأئمة **رحمهم الله** ممن ألف في مفاريد الصحابة مع ذكر نماذج مما مثلوا به من أحاديث مفاريدهم فمنهم:

**الإمام البخاري**؛ قال الحافظ في **”مقدمة الفتح“**: كتاب الوجدان له وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة.

وقال الكتاني في **”الرسالة المستطرفة“**: وقد صنف في ذلك أيضاً الإمام (مسلم)، وغيره، وهو غير من لم يرو إلا حديثاً واحداً الذي ألف فيه البخاري، لكن تأليفه خاص بالصحابة. اهـ

وقال السيوطي في ألفيته:

وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَحْوِي مَنْ غَيْرَ فَرْدٍ مُسْنَدٍ لَمْ يَرْوِ  
وَهُوَ شَبِيهُ مَاضِي وَيُفَرِّقُ كُلُّ بَأْمَرٍ فِدْرَايَةَ تُحَقِّقُ  
مِثْلُ أَبِي بَنٍ عَمَارَةَ رَوَى فِي الْخُفِّ لَا غَيْرُ، فَكُنْ مِمَّنْ حَوَى

## وقال في تدريب الراوي:

(النَّوْعُ الْحَادِي وَالتَّسْعُونَ) : مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا: هَذَا النَّوْعُ زِدْتُهُ أَنَا، وَهُوَ نَظِيرُ مَا ذَكَرْتُهُ فِيمَنْ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا وَاحِدًا، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ لِلْبُخَارِيِّ فِيهِ تَصْنِيفًا خَاصًّا بِالصَّحَابَةِ.

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوُحْدَانِ فَرْقٌ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ رَوَى عَنْهُ غَيْرَ حَدِيثٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْيٌ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مَعْرُوفٌ.

وَمِنْ أَمْثَلِهِ فِي الصَّحَابَةِ: أَبِي بَنْ عِمَارَةَ الْمَدَنِيِّ. قَالَ الْمِزِّيُّ: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الْمُسْحِ عَلَى الْحَقِّينِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. أَبِي اللَّحْمِ الْغِفَارِيُّ، قَالَ الْمِزِّيُّ: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

أَحْمَرُ بْنُ جَزْءِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ الْمِزِّيُّ: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه، تَفَرَّدَ بِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. أَدْرَعُ السُّلَمِيِّ، قَالَ الْمِزِّيُّ: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ: «جِئْتُ لَيْلَةً أَحْرُسُ النَّبِيَّ ﷺ فَإِذَا رَجُلٌ قَرَأَتْهُ عَالِيَةً»، الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

بَشِيرُ بْنُ جِحَاشٍ الْقُرَشِيُّ - وَيُقَالُ: بِشْرٌ - قَالَ الْمِزِّيُّ: صَحَابِيُّ شَامِيٌّ لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرَقَ يَوْمًا فِي كَفِّهِ فَوَضَعَ عَلَيْهَا أُصْبَعُهُ ثُمَّ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ: ابْنِ آدَمَ أَنِّي تُعْجِزُنِي»، الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

## التنبيهات على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على الإجابة من الأوهام والمغالطات

حَدَرْدُ بْنُ أَبِي حَدَرْدٍ السُّلَمِيُّ، رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفَكَ دَمَهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

رَبِيعَةُ بْنُ عَامِرِ بْنِ الْهَادِ الْأَزْدِيُّ، قَالَ الْمَزِّيُّ: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ.

**ومنهج الإمام أبو حاتم** سمي كتابه **"مسند الوجدان"** قال ابن أبي حاتم في **"المراسيل"** سمعت أبي يقول وذكر حديثا رواه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن معمر عن النبي ﷺ في الرفق قال أبي فأدخل قوم لا يعرفون علة هذا الحديث في **مسند الوجدان** قالوا هذا ما أسند عبيد الله بن معمر عن النبي ﷺ وهذا وهم...

وقال: طارق بن شهاب له رؤية وليست له صحبة والحديث الذي رواه الثوري عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن النبي ﷺ سئل أي الجهاد أفضل قال كلمة حق عند سلطان جائر فقال أبي وسمعتة يقول هذا حديث مرسل فقلت قد أدخلته في مسند الوجدان فقال إنما أدخلته في الوجدان لما يحكي من رؤيته النبي ﷺ.

**ومنهج الحسن بن سفيان الضوسي:** قال الحافظ ابن حجر في **"الإصابة"** ترجمة مالك بن عمير الحنفي ذكره الحسن بن سفيان في مسنده في الوجدان. اهـ وقد عزي إليه أبو نعيم، وابن الأثير وابن عساكر وغير واحد.

**ومنهج حسين بن محمد القباني:** قال الحافظ في **"الإصابة"** ترجمة شريط بن طارق: وأخرج حديثه حسين بن محمد القباني في **الوجدان من الصحابة**.

**ومنهج الحضرمي : محمد المعروف بـ : (مطين).** له كتاب **"الوجدان من الصحابة"** ونقل عنه أبو نعيم والحافظ في **"الإصابة"** وابن الأثير وغيرهم.

**ومنه: ابن ناجية أبو محمد عبد الله بن محمد بن ناجية البربري** له كتاب **”مسند الوجدان“** قال الحافظ ابن حجر في **”المعجم المفهرس“**: ٥٤٨ - مُسند الوجدان لابن ناجية ثم ساق إسناده إليه.

ومنه من عقد لهذا فصلا ضمن كتابه فسرّد الصحابة **رضي الله** أصحاب الحديث كما فعل ابن الجوزي في **”تلقيح فهم أهل الأثر“**، وابن حزم في **”أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد“**.

وهذا الإمام أبو حاتم قد حكم على حديث من مسند الوجدان بالإرسال، والمرسل من قسم الضعيف، فما حق هذا الإمام عندك؟

ويا ترى إن يسر الله لباحث أن تنال يده هذه الكتب وحقّقها واعتنى بها وأبان صحيح أحاديثها من سقيمها كما فعل أعداد أهل العلم بما فيهم في هذا العصر العلامة الألباني **رحمه الله** ما سيكون جزاءه ووصفه عندك وهل سيكون أساء إلى الصحابة الكرام؟!!

وأما تسمية الشيخ كتابه بـ: **”صحيح وضعيف أحاديث مفاريد الصحابة“**، فقد أسمى الدارقطني كتابه **”العلل الواردة في الأحاديث النبوية“**.

**فهل في قوله الأحاديث النبوية إساءة للنبي ﷺ؟**

فلن تستطيع إثبات تأصيلك هذا بحجة علمية توجب أن من ضعف حديثا حسب قواعده فقد أساء إلى صحابه.

بل إن الصواب العكس وهو أنه إن أجاد ووفق للصواب في تضعيف هذا الحديث فقد أحسن إلى هذا الصحابي في دفاعه عنه تقويله ما لم يقله.

فيا شيخ ربيع **وفكك الله** ترفع عن هذه المهازل التي تضع نفسك فيها فإنك تخاطب علماء وطلبة علم ودعاة باحثين محققين.

قال:

ومن إساءتك إلى كثير من الصحابة أنه قد يكون للصحابي عدة أحاديث، وقد يكون فيها الصحيح، وقد يكون فيها الحسن بشواهد فلا تذكر له إلا حديثاً واحداً ضعيفاً. هذه الإساءات حَصَلَتْ منك في هذا الكتاب. وإذا يَنْ لك هذا العمل الرديء حاربتَ من يَنْ لك، وهذه إساءة كبرى يا صرارك على غمط الصحابة عند من يعرف قدر الصحابة.

**قلت:** هذا كتاب **«الإجابة»** عندك في (٩٦٠) صحيفة فيه بيان بطلان هذه الدعوى فأثبت لنا صحابيا له حديث آخر في الكتب الستة ومسند أحمد التي اشترط الشيخ إخراج مفاريدها سواء كان في صحيح أحاديث مفاريدهم أو ضعيف أحاديث مفاريدهم، والشيخ يضيفه إن شاء الله في موضعه في طبعة أخرى وتعتبر منك هذه إفادة مشكورة. أما أن الشيخ **حفظه الله** يقول شرطي كذا، وما من حديث في كتابي المفاريد إلا صدرته بذكر مصدره من الأصول الستة أو مسند أحمد، وأبنت شرطي في مقدمة كتابي، وأنت تصر على أنه ليس هذا شرطه فهذا إصرار على العناد. وهب أنه وهم في حديث فأدخله في كتابه ضعيف المفاريد وليس كذلك؛ فالأمر يسير وهو إعادته إلى موضعه المناسب له أو حذفه كما صنع شيخنا **حفظه الله** في الطبعة الثانية من **«الرياض المستطابة»**، وليس في هذا أي إساءة إلى صحابي الحديث المذكور لا لفظاً ولا معنى.



قال:

وقال الحجوري في (ص ٣١-٣٢):

"قال المستدرك: ومن تحرّيه لتضعيفه بعض الأحاديث أن يُذكر في مصادره التي التزم الرجوع إليها مثل **"الإصابة"** و**"أسد الغابة"** و**"مسند أحمد"** أن يُذكر لهؤلاء الصحابة في هذه المصادر أو بعضها حديثان أو ثلاثة، فيحيد عنها، ثم يذهب إلى **"سنن أبي داود"** أو **"سنن النسائي"** أو **"سنن ابن ماجه"** أو **"معجم الطبراني"** مثلاً، فيأخذ منها الحديث الذي يتحرى تضعيفه فيضعفه، وهذا العمل يكثر منه. وسيرى القارئ الكريم هذا التصرف المريب، نسأل الله العافية من هذه البلايا والرزايا".

أقول: لقد حدث عن الإجابة على استدراكي الصحيح الذي أخذ بخناقك؛ لأنك فعلاً تحيد عن تلك الأحاديث التي ذكرها أهل المصادر التي تعتمد عليها، فتحيد عنها؛ لترمي أولئك الصحابة في مفاريدك المظلمة، ولقد برهنتُ على مكرك المتكرر في كتابي **"الإصابة"**، فلم تردعك تلك البراهين عن التهادي في أباطيلك وظلمك.

**أقول يا شيخ وفقك الله:** إن صدور مثل هذا مشين في حقكم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

فباب التأليف في علم الحديث مفتوح للمؤلف، ومن استدرك بغير حق حار استدراكه عليه، فقد اعتدى أقوام على الصحيحين وغيرهما وحار اعتداؤهم عليهم ومقتهم الناس وذهب كلامهم أدراج الرياح، فهب أن الشيخ لم يسبقه أحد في تصنيف

الأحاديث الصحيحة والضعيفة ممن له حديث واحد في الكتب الستة ومسنند أحمد فما وجه الانتقاد والتشغيب عليه في هذا.

وأنت لم تأت ببرهان واحد أن الشيخ وضع من له أكثر من حديث وكان على شرطه لا في وريقاتك هذه ولا فيما أسميته بالإصابة.

**ولقد أجاب الشيخ حفظه الله عن هذا الادعاء في مسند سويد بن صخر بقوله:**

(والمُسْتَدْرَكُ يكثر من قوله: حاد عن "الإصابة"، وحاد عن كذا وهذا غير صحيح، فإن قصدي وقصد غيري فيما أحسب ممن يؤلف في موضوعه وأن يلتبس مظانه، لا أنه يجيد عن بعض ما يتعلق به مما هو من شأن البحث، ورجوعي إلى هذه المصادر كان لغرضين:

**الأول:** معرفة تراجم هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم مع ترجيح القول بصحبة من اختلف في صحبته أو عدم ذلك بالرجوع إلى ثلاثة كتب في ذلك...) إلخ، ولم أتحرج الأحاديث التي ذكرها هؤلاء الأئمة في تراجم هؤلاء الصحابة، كما تراه في جميع الكتاب، وذلك لأمر:

**الأول:** أنهم رحمهم الله يذكرون الأحاديث التي قيل أنها رويت عنهم وإن كان الصواب فيها أنها عن صحابي آخر، وأنها عن هذا الصحابي طريق شاذة.

كما هو شأن هذا الحديث، الذي رجح الحفاظ أنه عن زيد بن خالد كما سبق، والمستدرك هنا يخلط بين الحديث الأول المختلف في إسناده فيجعل حديث زيد شاهداً لحديث سويد بن صخر.

**الثاني:** أنهم قد يختلفون في ترجمة رجلين فيذكرونه في ترجمتين ويفرقون بينهما، وقد يقول بعضهم بتصويب أنها صحابيان.

كما هو شأن هذا الصحابي فقد قال الحافظ في كتابه **«الإصابة»** الذي حاد عن ذكره المستدرک بقوله: وقد فرق البغوي بين سويد الذي روى حديثه الزهري، وبين سويد الذي روى حديثه ربيعة لاقتراق النسب، حيث وقع في رواية الزهري الجهني، وفي رواية ربيعة الأنصاري، ويحتمل أن يكونا واحداً بأن يكون جهيناً حالف الأنصار. اهـ

فالشيخ **حفظه الله** التزم اخراج مفاريد الكتب الستة ومسند أحمد وأنت أقحمت هنا معجم الطبراني فهل تستطيع أن تأت بحديث واحد ساقه الشيخ من معجم الطبراني وليس له أصل أو وجود في الكتب الستة ومسند أحمد.

فما أن الشيخ ملتزم شرطه هذا فلا حرج عليه أن يترك ما ليس على شرطه من الأحاديث.

قال:

وقلتُ في هذه الصحيفة: "ومن غرائب التي انفرد بها؛ أنه جعل قسماً خاصاً للأحاديث التي يُضعفها ويزج بها وبأصحابها في هذا القسم . وأنا لا أعرف له سلفاً في هذا العمل حسب علمي".

فقال الحجوري معلقاً على كلامي هذا بقوله:

"قلتُ: أما عرفت الكتب التي صُنفت في الأحاديث الضعيفة، لا قبل العلامة الألباني -رحمها الله- ولا بعده.

ألم تطلع على كتب: العلل، وكتب التخارج كـ **«البدر المنير»** لابن الملقن، و**«التلخيص»** لابن حجر، و**«نصب الرأية»** للزيلعي، و**«المقاصد الحسنة»** للسخاوي، وغيرها كثير، بما فيها الحكم على الأحاديث الضعاف بالضعف، حتى جئت

أنا بهذه الجريمة، وهي: بيان ضعف جملة أحاديث بذكر عللها على أسس أهل الحديث. يا سبحان الله؛ هذا مما يثير الدهشة".

أقول: إن هذه الكتب: العلل وكتب التخارج لمن ذكرت من أهل العلم لفي واد وعملك في واد سحيق.

فهل أحد منهم سمى كتابه **"ضعيف مفاريد الصحابة"؟!**  
ثم يذهب يمكر ويكتم أحاديث عدد من الصحابة، وإذا نبّه إلى أخطائه وأباطيله ذهب يرفجف ويطعن في من ينبهه.  
وأقول: حقاً لا نظير للحجوري وأعماله الظالمة.

**أقول:** يا شيخ أنت قرنت هذا الكتاب بـ **"الجامع الصحيح"**، و **"أحاديث معلة"**  
لشيخنا مقبل **رحمه الله** في ردك على العنابي التي هي من كتب العلل وكتب التخارج  
فكيف أصبح هذا كتاب شيخنا يحى في وريقاتك هذه في وادي غير هذا الوادي؟؟!!  
ثم إن هذه كتب ألفها أصحابها حسب تصنيفهم فمنهم من ألف الأحاديث  
الضعيفة والموضوعة مرتبة على حروف المعجم كما صنع الشوكاني في **"الفوائد  
المجموعة"** وغيره.

ومنهم من ألف في العلل مرتبة على مسانيد الصحابة كما فعل الدارقطني في **"العلل"**  
وغيره.

ومنهم من ألف في العلل مرتبة على الأبواب الفقهية كما صنع ابن أبي حاتم في  
**"العلل"**.

ومنهم من أخرج الأحاديث الضعيفة من كتاب معين كما صنع العلامة الألباني رحمه الله في **"ضعيف الجامع"** وفي **"ضعيف النسائي والترمذي"** و **"ضعيف الأدب المفرد"** وغيرهم.

إلى غير ذلك وكون الشيخ أخرج **"أحاديث مفاريد الصحابة"** ورتب كتابه على مسانيد أصحاب الحديث الواحد كما صنع البخاري وزاد أن خرج الأحاديث الصحيحة على حدة وما استبان له ضعفه على حدة فما المانع من هذا؟!

### **وما هو المكروا لكتمان في هذا؟!**

وما هذا التلغثم في عدم إيضاحك للفرق بين تأليف من أفرد ضعيف الأحاديث في كتاب مستقل موسع ك **"الموضوعات"** لابن الجوزي، و **"الفوائد المجموعة"** للشوكاني، و **"السلسلة الضعيفة"** للألباني، وبين من أفرد ضعيف أحاديث بعض الصحابة سواء ممن له حديث واحد، أو أكثر.

قال: هذا وسوف أقدم للقراء الكرام إن شاء الله نماذج من تصرفات الحجوري الباطلة الظالمة:

.... إلى أن قال:

قال الحجوري في **"الإجابة"** (ص ٤٣١):

"وقد ذكر له المستدرک شاهداً موقوفاً على ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة رقم (٣٨٥٧٧) من طريق القاسم بن عبد الرحمن، قال عبد الله: إن الرجل ليشهد المعصية، فذكره. ثم قال وهذا الإسناد رجاله ثقات جبال، ولم ينبه على انقطاع سنده مع أنه ملاحظ".

قال: أقول: لقد نبهت على هذا الانقطاع بأمرين:

الأول- بقولي: "والقاسم بن عبد الرحمن هو حفيد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ،  
والرجل أعرف بحديث أهل بيته".

**أقول:** إن هذا اصطلاح جديد وهو أن قول: والرجل أعرف بحديث أهل بيته تدل على الانقطاع؛ فالمعروف أنها تدل على ترجيح هذه الطريق على غيرها بحيث أن الراوي إذا روى عن أهل بيته حديثاً وخالفه آخر كانت روايته أرجح من رواية غيره لاختصاصه بحديث أبيه وكونه أعلم بحديث أبيه أو أهل بيته من غيره. قال الحافظ ابن حجر في النكت عند حديث: (لا نكاح إلا بولي) قال: (لكن الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول.

منها: أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً.

ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم. اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" عند حديث أبي بردة قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قال وبعث كل واحد منهما على خلاف» الحديث.

قال الحافظ: قلت هذا يقوي حديث موسى وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق منها عن أبي بردة عن أبي موسى فاعتمد أن أبا بردة حملة عن أبيه وترجح ذلك عنده بقرينه كونها تختص بأبيه فدواعيه وكان متوفرة على حملها عنه. اهـ

وقد أبان شيخنا حفظه الله اصطلاحك هذا في الإجابة فقال: فدلّس المُسْتَدْرِك هذا، وقال: والرجل أعرف بحديث أهل بيته. اهـ  
مع أنه لا يعلم الوساطة الساقط بين القاسم وجده عبد الله بن مسعود، فما هذا الاصطلاح الجديد عندك في المنقطعات، ولماذا تخفي انقطاعه الواضح في تراجمه، وتوهم بقولك: رجاله ثقات جبال. اهـ

قال والثاني- بقولي: "وهناك حديث مرفوع متصل يعضد هذا الحديث عن عرس بن عميرة".

فهذا يفيد القارئ أن القاسم بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جده . وقد أخفيت هذا الكلام الذي يبين بطلان دعواك، فأنت مولع بالكتمان.

**قلت:** أولا قد ساق الشيخ الكتاب كاملا بحذافيره ولم يكتم منه شيئا وإنما الاصطلاح الذي جئت به لا يوضح أن القاسم بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جده لا من قريب ولا من بعيد؛ فأما قولك: والرجل أعرف بحديث أهل بيته فإنما ترجيح لهذه الطريق على غيرها كما سبق الكلام عليها.

وأما قولك: "وهناك حديث مرفوع متصل يعضد هذا الحديث عن عرس بن عميرة.

فهذا إنما جئت به لتوهم أنه قد روي موقوفا، وروي متصلا مرفوعا وأيضا فالمعضودات تكون من الحسان والصحاح، وتكون من غيرها فقولك هذا لا يفيد أنك حكمت بانقطاعه ثم سقت ما يعضده، إنما يفيد أحد أمرين:

إما أنك عرفت انقطاعه وحاولت عدم الإفصاح به بذلك الأسلوب، أو أنك لم تدرك انقطاعه أصلا والأول أقرب.

وقد أبان لك شيخنا **حفظه الله** في **«الإجابة»** أن هذا الشاهد الذي ذكرته غير متصل ولا صحيح، بل منقطع فقال: وعمرو بن الحارث بن يعقوب من الثامنة يروي عن التابعين، وروايته عن ابن مسعود منقطعة، فليس له رواية عن عبد الله بن مسعود في **«تهذيب الكمال»**. ثم إن ولادة عمرو بن الحارث كانت بعد التسعين في خلافة الوليد كما في **«السير»** (٦/ ٣٤٩) أي بعد وفاة عبد الله بن مسعود بزمان.

**فمن أين للمستدرك أنه متصل صحيح.**

**قال الشيخ ربيع:**

**أقول:** دع عنك هذا الهراء بالباطل والتليس أيها الرجل فإذا سلمنا أن عمرو بن الحارث هو ابن يعقوب، وهو الذي يروي عنه بكر بن مضر؛ فإن هذا الحديث من هذه الطريق بشواهد..

**أقول:** إن الهراء والتليس هو ما في هذه السطور حقا فأنت صحت طريق عمرو بن الحارث لذاتها وأنها متصلة فقلت: **(وهذا إسناد مرفوع، متصل، صحيح)**، فأبان لك الشيخ أن هذه الطريق ليست بصحيحة ولا متصلة، فإن سلمت بهذا سلمت أن هذه الطريق ضعيفة أيضا خلافا لقولك في الإصابة؛ وهذا إسناد مرفوع متصل صحيح.

أما الشواهد واندراج الحديث تحت أصول فقد قال الشيخ في **«الإجابة»** وبذلك مع اندراجة تحت قول الله تعالى: ﴿إِذْ أُنْبِئَتْ أَشْقَاهَا﴾ (١٣) فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا (١٣) فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا (١٤)، فأبان سبحانه أن العاقر لها واحد، وهو كما جاء في الصحيح رجل عارم منيع في قومه



فَعَقَرَهَا، بِرِضَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: ﴿فَعَقَرُوهَا﴾؛ وَعَاقِبَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْإِقْرَارُ؛  
﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾

وقول الله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ  
وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا  
يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ يندرج تحت  
الأصول؛ ولعله لذلك حسنه العلامة الألباني في "تخريج المشكاة".

لذا يعاد إلى "صحيح المفاريد" إن شاء الله.

فقولك: وأخيراً فإن قول ابن مسعود مع انقطاع إسناده يعضده ما في معناه ويقويه  
عند أهل العلم بالحديث، ولكن الحجوري لا يرفع رأساً بمنهج أهل الحديث.

كلام بطلانه ظاهر بما سبق من تصحيح الشيخ للحديث بما في معناه مما لم ترفع أنت به  
رأساً وكتمته.

قال:

وفي هذه الصحيفة يقول هذا المتهور:

"ومن أخطائه ما قاله إن له أربعة أحاديث هذا غير صواب فقد رويت من طريق  
يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة نسخة كاملة موضوعة كما سبق عن ابن  
حبان".

أقول: انظر إلى هذا الحجوري المتهور كيف ينكر أن يكون هذا الصحابي قد روى عن  
النبي ﷺ أربعة أحاديث، والواقع أن له تسعة أحاديث.

**قلت:** ما زال الشيخ ربيع يأتي بالعجائب والمغالطات ففي كتابه الإصابة يقول للعرس أربعة أحاديث؛ فأبان شيخنا **حفظه الله** له أن هذا الحصر غير صحيح بل له أكثر من الأربعة وقد ذكر أنها رويت عنه نسخة كاملة ونقل كلام ابن حبان، وهي ليست على شرطه.

ونقل الشيخ ربيع شرط الشيخ الذي يقول فيه: **(وانما أبقيت حديثه ليعلم حاله وأنه من ضعيف مفاريد الكتب الستة ومسنند أحمد حسب شرطنا)** فوصف إنكار الشيخ يحى قول الشيخ ربيع أن للعرس أربعة أحاديث وأنه له أكثر من ذلك بالتهور، ثم يوافق الشيخ ويزيد في وريقاته هذه من أحاديث العرس من الأربعة إلى التسعة من خارج ما اشترط الشيخ.

**ونقول لك وهذا الحصر أيضا غير صحيح.**

فقد ذكر ابن حبان أنها رويت عنه صحيفة كاملة؛ فقد روي عنه أكثر من التسعة مما ليس على شرط الشيخ، فمن تلك الصحيفة مما هو زائد على التسعة التي حصر الشيخ ربيع أحاديث العرس بها؛ ما أخرجه أبو طاهر السلفي في **«المشيخة البغدادية»** (٣٥١) فقال: قَالَ الْخَلَّالُ: نَا عُمَرُ بْنُ شَاهِينَ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْغَافِقِيُّ، بِمَصْرَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْأَفْطَحِ، نَا يَحْيَى بْنُ زَهْدَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ الْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا تَكْرَهُوا أَرْبَعَةً فَإِنَّهَا لِأَرْبَعَةٍ، لَا تَكْرَهُوا الرَّمَدَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ عُرُوقَ الْعَمَى، وَلَا تَكْرَهُوا الزُّكَّامَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ عُرُوقَ الْجُدَامِ، وَلَا تَكْرَهُوا السُّعَالَ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ عُرُوقَ الْفَالَجِ، وَلَا تَكْرَهُوا الدَّمَامِيلَ، فَإِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ الْبَرَصِ».

**وهذا الحديث اختلف في اسناده:**

فروي عن أنس.

وروي هنا عن العرس.

ولكن أتيت به لأبين أن مخالفة الحفاظ ليس من السهل، فابن حبان يقول له نسخة وهذا يحدد هذه النسخة بالأربعة تارة وبالسعة أخرى.

ومن تلك الصحيفة: ما أخرجه الدراقطني كما في **”أطراف الغرائب“** و **”الأفراد“** (٤٢٠٩) حديث : كنا مع رسول الله في بعض غزواته إذا عدلت عائشة لحاجتها . . . الحديث ..

وليس القصد هذا، وإنما القصد أن هذه الأحاديث خارج شرط الشيخ من الكتب الستة ومسند أحمد.

وذكر شيخنا أن الحافظ المزي ذكر للعرس في **”تحفة الأشراف“** هذا الحديث فقط.

**فقال الشيخ ربيع:**

أقول: من علم حجة على من لم يعلم، وقد علم الطبراني أن لهذا الصحابي خمسة أحاديث، ثم رواها عنه في **”المعجم الكبير“**.  
وعلم ابن عدي أن له أربعة أحاديث، فرواها عنه في **”الكامل“**، وقد اطلعت عليها في هذين الكتابين، فدع عنك الجدال بالباطل.

**أقول:** يا شيخ ربيع الحافظ المزي في **”تحفة الأشراف“** رتب أطراف الكتب الستة وما جرى مجراها، من **”عمل اليوم والليلة“** للنسائي، و **”الشمائل“** للترمذي لذلك أحال شيخنا إلى **”تحفة الأشراف“**؛ لأن إخراج أحاديث مفاريد تحفة الأشراف من شرطه.

وليس معناه أن الحافظ المزي لا يعلم للعرس غير هذا الحديث الذي ذكره الشيخ في **"الرياض المستطابة"**، بل يعلم له غيره فإنه قد أخرج له في ترجمة عدي بن عدي من **"تهذيب الكمال"** حديثاً آخر فقال:

وَأَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ الدَّرَجِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ شَيْبَانَ، قَالَا: أَنْبَأَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الصَّيْدَلَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّيِّعِ بْنِ طَارِقِ الْمِصْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعُرْسِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي أَنْفُسِهِنَّ، فَإِنَّ الثَّيْبَ تَعَرَّبُ عَنْ نَفْسِهَا وَالْبَكْرَ رَضَاهَا صَمْتِهَا».

ثم قال الشيخ ربيع:

ثم عقَّب هذا التهور بقوله: " فقد رويت من طريق يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة نسخة كاملة موضوعة كما سبق عن ابن حبان".

**أقول:** إن هذه النسخة الموضوعة ليست من وضع يحيى بن زهدم، ولم يتهمه أحد بوضعها، حاشاه، ولا يبعد أنه كان ينبه السامع على أنها موضوعة، وقد روى له ابن عدي في **"الكامل"** (٣٩١-٣٩٢)، ولم يتهمه، بل قال في نهاية نقله عنه: "فأرجو أنه لا بأس به".

**قلت:** حقا هذا هو التهور أن تنكر أن أحداً لم يتهم يحيى بن زهدم بوضع هذه النسخة ولو قيدتها حسب علمك لكان أليق، فقد قال ابن حبان في **"ثقاته"** (٥٠ / ٨) أحمد بن

على بن الأفطح المعري سكن مصر يروى عن يحيى بن زهدم عن أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة البلية فيها من يحيى بن زهدم..

وعلق ابن العجمي في **"الكشف الحثيث"** على هذا الكلام بقوله: وقد تقدم أن قلب السند وضع والله أعلم.

وقال ابن حبان في ترجمة يحيى بن زهدم من **المجروحين**: يحيى بن زهدم بن الحارث الغفاري من أهل مصر يروي عن أبيه روى عنه أحمد بن علي بن الأفطح والمصريون عنه عن أبيه عن العرس بن عميرة نسخته موضوعة لا يحل كتابتها إلا على جهة التعجب ولا الاحتجاج به مما يحل لأهل الصناعة والسبر.

وقال الكتاني في **"تنزيه الشريعة"**: وفيه يحيى بن زهدم بن الحارث ، تعقب بأن ابن حبان خولف في اتهامه يحيى بالوضع.

هذا ما تيسر لي من التعليق على ما كرره الشيخ ربيع في وريقاته هذه من مغالطات، وقد أعرضت عن مناقشة ما ساقه من مسند العرس بن عميرة من **"الكامل"** لابن عدي و **"معجم الطبراني"** لما سبق أنها خارج شرط الشيخ. وبالله التوفيق.

## تعليق فضيلة الشيخ



يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

علق فضيلة الشيخ يحيى بن علي الحجوري **حفظه الله بقوله:**

نعم كما ذكر الولد حسين بن أحمد بن علي الحجوري **بارك الله فيه** أنه أطلعني على ما نشره الشيخ ربيع في هذه الرسالة.

**وقلت له:** إن الكلام فيها:

• مكرر.

• وقد سبق الرد عليه في كتابنا **«الإجابة»**.

• فأحب هو أن ينبه الشيخ ربيعاً على أنه قد تقدم الرد عليها بذكر مواضع الرد من

الكتاب بأسلوب علمي حسن كما هو ملاحظ وجزاه الله خيراً..

وبعد أن يسر الله كتابة هذه التنبيهات المتواضعة، اطلعت على فلسفة  
مجموعة نشرت في شبكة سحاب للمدعوا خالد المصري حاله كما قيل:  
أَقَامُ يُجْهِدُ أَيَّامًا قَرِيبَةً وَفَسَّرَ الْمَاءَ بَعْدَ الْجَهْدِ بِالْمَاءِ  
فهو يعيد ما قاله وكتبه وأبانه الشيخ يحيى في كتابه **«الإجابة»**، ويعرض عن  
بيان الأئمة لبعض الأوهام التي اعتمد عليها وأبانه الشيخ كأبي بن عمارة فقد  
ذكر الشيخ كلام من لم يفرق بينه وبين أبي أبي ونقل رد ابن ناصر الدين  
الدمشقي على هذا الوهم فقال في **«توضيح المشتبه»** (٦/ ٣٤٤) وليس كما  
قالوه فكم من رجل لم يذكره البخاري في **«تاريخه»**، ليس فيه اختلاف،  
والصحيح أنها اثنان، ابن أم حرام اسمه عبدالله، وهذا اسمه أبي بن عمارة لكن  
اختلف في نسبته فالأكثر على أنه أنصاري. اهـ

وساق شيخنا حفظه الله عدة فروق بين أبي بن عمارة، وبين ابن أم حرام،  
وساق عدة نصوص للحفاظ في أن الحديث الذي في المفاريد حديث أبي بن  
عمارة وأنهم كلهم أخرجوا الحديث عنه وليس عن ابن أم حرام وأنه حديث  
ضعيف.

فحقا ينطبق على هذا المتفلسف قول القائل:

فصرنا كما قيل فيما مضى أريها السهى وتريني القمر

وقد فرق ابن ناصر الدين بينهما أن هذا اسمه أبي وذاك عبد الله، ومما يدل على جهل هذا الكاتب نقله ترجمة أبي أبي من الكنى لأبي أحمد الحاكم وأن أبا أبي اسمه عبد الله مما يؤكد كلام ابن ناصر الدين الدمشقي.

### فكيف تجمع بين النقيضين بهذا الجهل الذي أوقعت نفسك فيه.

وأعجب من هذا فلسفته حول قول الشيخ: (..ولو نظر في مجرد الرواة عن هذا وهذا بهذا الأساس الذي يتعلّمه البادئون في علم البحث عن معرفة المشايخ والتلاميذ من الرواة؛ لوضح له أن الحديث حديث أبي بن عمارة، وليس حديث أبي أبي بن أم حرام امرأة عبادة، ولما أوقع نفسه في هذا الحرج") فذهب هذا المتفلسف يقول: وعليه فإن الراويين عن أبي بن عمارة، كليهما من الشام، وكذلك أبو أبي تحوّل إلى الشام، بل كان آخر من مات من الصحابة بفلسطين، وأما أبي بن عمارة فإنه مدني سكن مصر، ولم يذكر في ترجمته أنه رحل إلى الشام، كي يسمع منه الراويان المذكوران في ترجمته، لكن ذكر في ترجمة أبي أبي أنه تحوّل إلى الشام، ولم يُذكر تحوّل من أي بلد، ولو قلنا أنها واحد، فيجمع بين الترجمتين بأن يقال: تحوّل من مصر إلى الشام، ومن ثمّ سمع منه أيوب بن قطن، وعبادة بن نسي. اهـ



**أقول** أهكذا تعلمت أن تنظر في تلاميذ وشيوخ الراوي أن هذا شامي وهذا شامي وهذا مصري فكان ماذا؟!!

ألهذا الحد وصل بك الجهل في هذه المسألة التي لو سألت أصغر طالب علم الحديث عن كيفية البحث فيها لأجاب بنظر في تراجم الراوي من ذكر هذا من شيوخ هذا ومن ذكر هذا من تلاميذ هذا.

ثم يا خالد كيف تنظر الى السند بهذا الطريقة دون أن يكون هناك إسناد أصلا بهذا السياق عبادة بن نسي، عن أبي أبي بن أم حرام أو أيوب بن قطن عن أبي أبي.

ومن هذه الفلسفة قوله وهو يرد بنفسه على نفسه: (..لوضح له أن الرواة عنهما كلهم من الشام، وأن أبي بن عمارة سكن مصر، ولم يأت أنه ذهب إلى الشام، لكن جاء في ترجمة أبي أبي أنه تحول إلى الشام، وحيث إننا رجحنا أنهما واحد وليسا اثنين، فيقال إن ترجمة الأول تكمل ترجمة الثاني، ويقال: إنه تحول من مصر إلى الشام، والله أعلم.

**أقول:** ألم تنظر إلى قول ابن سعد: (من الأنصار من الخزرج شهد أبوه وأخوه قيس بن عمرو بدرًا ولم يشهدا أبو أبي، وأمه أم حرام بنت ملحان خالة

أنس بن مالك. وتحول أبو أبي إلى الشام فنزل بيت المقدس). ففي هذا أنه تحول من الخرج بالمدينة إلى الشام).

ومن هذه العجائب عند هذا المتفلسف قوله في الوجه الرابع جاء في ترجمة أيوب بن قطن في **”الجرح والتعديل“** (١-١-٢٥٤): ”روى عن ابن عبادة. ثم يرد على نفسه ويقول: وفي ترجمة أبي بن عمارة: ”يقال: ابن عبادة.

**أقول:** إذا أيه الجاهل فابن عبادة هنا يراد به أبي بن عمارة كما تقول: (وهذا واضح أن ”أبي بن عمارة“ ينسب أنه ”ابن عبادة“).

وليس كما تزعم بقولك: أبو أبي هو ابن امرأة عبادة بن الصامت، وقد يقال عن ابن امرأة الرجل أنه ابنه تنزلاً؛ حيث إنه ربيبه يربى في حجره.

**أقول:** الله عز وجل يقول: ﴿ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله، فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم﴾ ، فمن أين جئت بهذه الفاقرة أن ابن امرأة الرجل ينسب لزوجها حتى تقول: أبي بن عمارة هو ابن عبادة، أي: ابن امرأة عبادة.

ومثل هذا الجهل المطبق المخالف للقرآن لا يستحق الرد، وهل كان الصحابة يخالفون قول الله تعالى: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾ بعد نزول هذه الآية؟!

وكذلك الأدرع الذي قال فيه هذا الجاهل شيخ الانترنت المسمى خالد المصري:

**قلت: وقع في كلام الحجوري في هذا الموطن أوهام:**

أولها: أنه زعم أن الشيخ ربيعاً نسب إلى الحافظ التصريح بأن الحديث حديث ابن الأدرع، وإنما قال الشيخ ربيع: "أشار إلى ذلك الحافظ"، وثمَّ فرق بين الإشارة والتصريح.

**قلت:** كلام الشيخ هو: في قوله "فالله أعلم": إشاره إلى أنه هل الحديث حديث هذا؛ أم حديث ذاك، أم أنه رجل واحد وَهَمَ بعضهم فيه فزاد لفظة ابن؛ فصار: ابن الأدرع.

ولم يصرح في "إصابته" بشيء مم ادّعاه المُستدرك...

أي أن الحافظ لم يصرح أو يشير حتى إشارة إلى أن هذا الحديث حديث ابن الأدرع وإنما كلامه فيه: إلى أنه هل الحديث حديث هذا؛ أم حديث ذاك، أم حديثان مختلفان أم أنه رجل واحد وَهَمَ بعضهم فيه فزاد لفظة ابن؛ فصار: ابن الأدرع، وما ذكره في الفتح يؤكد أن الحافظ يرجح أن الروایتين مختلفتين بقوله: (وكلاهما قيل فيه أنه حرس النبي ﷺ).

ولم أهملت الحاشية التي فيها تأكيد الشيخ ربيع أن الحديث حديث ابن الأدرع مستشهدا بكلام الحافظ في **«الإصابة»** فقال: (ومما يؤكد أن صاحب الحديث إنما هو ابن الأدرع أن الإمام أحمد لم يترجم ولو يرو عن من يسمى بالأدرع وقال الحافظ في ترجمة الأدرع وقد رويت القصة من طريق زيد بن أسلم عن ابن الأدرع فאלله أعلم).

**وقولك: والحجوري توسع في ذكر الفروق بين رواية الأدرع وابن الأدرع فيما لا طائل تحته؛ لأن هذه الفروق قد تكون معتبرة إذا صحت الروايتان وكان بينهما هذا التعارض في التسمية، لكن إن كانت الرواية المذكور فيها «الأدرع» إسناده ضعيف، والأخرى إسناده صحيح أو حسن على أقل تقدير، فهنا لا وجه لذكر هذه الفروق؛ لأن راوي الرواية الضعيفة وهم فيها، فنتج عن وهمه هذه الفروق، والاعتماد على من حفظ لا على من وهم.**

**أقول:** لا تستطع دفع تلك الفروق بمثل هذه الجعجعة التي لا طائل تحتها فحديث الأدرع إسناده غير إسناد ابن الأدرع حتى تقول إن هذا الضعيف وهم في تسمية الصحابي أما والحديثان مختلفان سنداً ومتناً كما أبانه شيخنا فالاعتراض بمثل هذه الفلسفة جهل.

ومن هذا الجهل تصحيحك لحديث ابن الأدرع بعد أن أبان شيخنا في الإجابة ضعفه بقوله: (وتصحيح المُستَدْرِك لحديث ابن الأدرع أيضًا غير صحيح، فإن فيه هشام بن سعد، ضعيف، وفيه اختلاف، وساقه البيهقي في **"الشعب"** رقم (٥٨١) من طريق هشام بن سعد به، عن زيد بن أسلم، وقال: قال ابن الأدرع، فذكر الحديث. وقال هذا مرسل..

**وأما قولك: وأما احتجاج الحجوري بتفرقة الحافظين الأدرع وابن الأدرع، وأنه أثبت الصحبة لكليهما، فإنه من المعلوم من منهج الحافظ في الإصابة أنه جعل القسم الأول من كتابه فيمن وردت صحبته بطريق الرواية سواء عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، ولذلك أورد الاثنين توفية لشرطه.**

**أقول:** لم اعرضت عن قوله في الفتح الذي نقله الشيخ بقوله: وكلاهما قيل فيه: إنه حرس النبي ﷺ كما في **"فتح الباري"** (٢١٩/١٣)

وقد رددت على نفسك بنفسك بقولك: ومن هذا الباب ترجم الحافظ للأدرع في **"التهذيب"** (١٩٤/١) وقال: "عداده في الصحابة له حديث واحد". فهذا القول مع قوله في الفتح يهدم كل ما جعجت به حول ترجيح الحافظ.

ولهذا لم يصحَّ قول الشيخ ربيع: "والظاهر أن الحديث لابن الأدرع، وأن موسى بن عبيدة وهم فيه بقوله: الأدرع".

لأن موسى بن عبيدة شيخه مختلف عن شيخ هشام بن سعد، فموسى بن عبيدة يرويه عن سعيد بن أبي سعيد وهو مجهول قال شيخنا حفظه الله في الإجابة: (وحديث ابن الأدرع خرجه المُستَدْرِك من "مسند أحمد" ليس فيه موسى بن عبيدة، ولا سعيد المجهول، فهو إسناد آخر وصحابي آخر، ومتن بينه وبين حديث الأدرع ما أشرنا إليه من الفروق..)

وكذلك لم يصحَّ قول الشيخ ربيع: "وعلى كل حال سواء كان هذا الحديث حديث الأدرع أو حديث ابن الأدرع فهو ثابت لما له من شاهد، فلا يصح إيراده في قسم الأحاديث الضعيفة وإذا كان الصواب أنه لابن الأدرع فهو صحيح".

لما قد أبانه شيخنا من عدم صحة حديث ابن الأدرع، وفي حديث الأدرع ألفاظ لا شاهد لها في حديث هشام بن عامر. هذه لفظة إلى فلسفة هذا المتعالم ولعل لي معه وقفة إن شاء الله أيين له ما لم يحسنه هذا المتعالم له ولأمثاله الشاغلين الناس بجهلهم.